حوادث لا الى اول فعلى هذا لا يلزم من ازلية المحل ازلية
الحوادث الحالة فيه ولا بد لذلك من دليل قطعي و
يمكن دفع هذا المنع بالعناية وهي ان المراد بالحوادث
ههنا الحوادث اللازمة لما بينا اولا ان كل ما هو
محل للحوادث لا يخلو عن قابلية حادثة وتلك القابلية
يجب ان تكون لازمة لذلك المحل والا لزم التسلسل
في القابليات الغير المتناهية فعلى هذا يكون محصل
الكلام ان كل ما هو محل للحوادث لا يخلو عن الحوادث اللازمة
وكل ما لا يخلو عن الحوادث اللازمة وكل ما لا يخلو عن
الحوادث اللازمة فهو حادث فيندفع المنع المذكور
وهو ظاهر نعم للسائل ان يمنع لزوم التسلسل المحال فيقول
انما يلزم ذلك ان لو كانت القابليات امورا يتوقف بعضها
على بعض لا الى اول لكنه ممنوع كيف وانها بمنزلة
القابل والمقبول كما تقرر في ما سبق فتكون متاخرة
عنهما ولئن سلمنا ذلك لا يكفي ذلك بل لا بد معه من

من ان تكون القابليات وجودية وذلك ممنوع وكونها
امورا نسبية يوجب ايضا وان سلمنا ذلك لكن يجب
ان لا يكون تلك القابليات اسبابا معدة وهو ممنوع و
للمانع ان يمنع هذا الكلام بطريق المناقضة على وجه
المعارضة فيقول ولئن سلمنا ذلك اي ولئن سلمنا
ان ما ذكرتم من الدليل يدل على حدوث العالم ولكن عندنا
ما ينفيه وذلك لان كل ما لا بد منه في تاثيره تعالى
في ايجاد العالم لا يخلو اما ان يكون ثابتا في الازل
او لم يكن كذلك والثاني وهو ان لا يكون جميع ما لا بد منه
في المؤثرية حاصلا في الازل مستلزم للمحال وبطلان
الملزوم لازم لبطلان اللازم واذا بطل الثاني من
القسمين تعين الاول وهو ان يكون جميع ما لا بد منه
حاصلا في الازل وانما قلنا ان الثاني محال يستلزم المحال
لان كل ما لا بد منه لو لم يكن حاصلا في الازل يكون بعضه
حادثا لكون حصوله مسبوقا بلا حصوله فلم يكن ازليا
فيلزم احد الامرين اما كون الحادث قديما او تسلسل

Copyright © King Saud University